

والمشروع في أربع ركعات قبل طلوع الفجر في كل ركعتين منها طلع الفجر في تمام
بعد طلوعه وصلى ركعتين عن ركعتي الفجر عندهما أي عند يونس وفي حديثه هو أي
قولهما أي الروايتين عندهما يعنيهما وهو ظاهر الرواية بناء على أن السنة تروى
بمطلق نية الصلوة وهو الصحيح وهو الحسن عند الأئمة وذكر في الخبرين
ووصل ركعتين في كل صلاة بطلع الفجر وقد تبين أي بورد ذلك أنه إذا جلسنا
كان قد طلع الفجر في كل ركعتين من ركعتي تلك الركعتان عن ركعتي الفجر وهذا أيضا
هو ظاهر الرواية ولو شاء عند صلوة تلك الركعتين في طلوع الفجر واستقرت
لا يجزئ عن ركعتي الفجر بالإيقاف وهو ظاهر وإذا طلع الشمس حتى تغرب
قد ركعتين أو ركعتين في كل صلاة في كل هذا هل هذا في الأصل وقيل
ما دام الإنسان يقدر على النظر إلى قرص الشمس لا يتأخر الصلاة فإذا غرقت النظر
اليه يتأخر وقيل يدي دقته على صدره وينظر فإن لم ير القرص حلت الصلوة وإن
نوره فلا وهذا اليسر لا قول ولو طلع الشمس والمصلي في حاله أن يصلي في
تفسد صلوة الفجر عرض التقصير عما وجب بالسبب الكمال ولو غرقت الشمس
وهو في حاله صلوة العصر لا تفسد لعموم الكمال على ما وجب بالسبب
التأخر وقبحه في الشرح الشرط السادس نية وهو قصد
كون الفعل ما شرع له ففي العبادات قصد كونها لله تعالى قال الله
وما أمرنا إلا ليعبد الله المخلصين له الدين الحنفاء فإلله يفتيهم بصلوات
نية الصلوة ولا يشترط تعيين ركعتي ذلك النقل ستة مؤكدة أو غيرها
وكتبت في التراجم اختلاف إيضاح بعض المشايخ المتقدمين فالتقوا قالوا
الاصح أنه أي فعل التراجم لا يجزئ بمطلق النية إلا بد من تعيينها والمكتوب
فيها أي قاضي خان أن الاختلاف في التراجم وفي السنن المؤكدة وحججنا

الاصح

ففي النظر لغيره كما ولو نوى فرض الوقت لا يجوز أيضا ولو نوى الظهر لم يجز أن يفتي
لا يجزئ بمطلق نية الصلوة لا في التراجم ولا في السنن وذكرنا ذلك في
أن التراجم وسائر السنن يتأخر بمطلق نية وهو حجة صاحب الصلاة
ومن تأخر وهو يفتي بها حقا في كل صلاة والصلوات في قاضي خان
حيث قال والاصح أنه أي التراجم لا يجزئ بمطلق نية قال بناء على ذلك
والاعتبار في نية التراجم أن يتوهم التراجم بنفسها أي نوي سنة
الوقت فالتقوا في السنة في ذلك الوقت أي نوي قيام الليل لئلا يكون خارجا
في الخلاف على ما قالوا والاعتبار بالخروج من الخلاف في السنة أن نوي
السنة بنفسها أي نوي صلوة متأنة للصلوة على الله عليه وسلم ولو نوي
في صلوة أو تراوي صلوة الجمعة من صلوة العيد فانه نوي صلوة أو تراوي صلوة
وكذا نوي صلوة الجمعة وصلوة العيدين يشترط اتفاقا ولا يكتفي بمطلق
نية ولا بجميع الفرائض والواجبات من المنذر وقضاها مع بالشرع
وعندها هي صلوة الجنان نوي الصلوة لله تعالى والدعاء الميتة أي بعدنا
يتمتع عن غيرها والفتوى المنفرد لا يكتفي بنية مطلق الفرض بل يقرب بنية الظهر
والعصر مثلا ليمتد ما شرع فيه عن غيره من الفروض ولا فرق في ذلك
بين المنفرد وفيه فإن نوي فرض الوقت ولم يبين أنه نوي غيره ولم يكن أو
فخرج لغيره ذلك الإجماع لأن فرض الوقت عندنا الظهر والجمعة إلا أنه أمر
بالجمعة لإسقاط الظهر وذكر قاضي خان لو كان عنده فرض الوقت بالجمعة
جاء ولا يشترط بنية أعداد الركعات بها أو كونها معينة معلومة ولو
نوي الفرض والصلوة معا جاز ما صلح بترك النية عن الفرض عند يونس
لقوة الفرض فلا يزال الضعيف خيرا فالجواز لا يجزئ عن الفرض من ذلك
ولا عن التطوع ولو افتتح المكتوب أي نواها لم يظن أنها تطوع فصل على نية

في نية الصلوة لا يجزئ بمطلق نية الصلوة لا في التراجم ولا في السنن وذكرنا ذلك في

الاصح